

حريق بالمنيب يلتهم مخلفات وأشجار في حادثة مكررة تكشف فوضى المخلفات الزراعية وضعف الوقاية وتأخر المحاسبة



السبت 11 أبريل 2026 05:00 م

اندلع حريق هائل في المنيب فجر اليوم داخل قطعة أرض زراعية تضم مخلفات وأشجارًا ونخيلًا، فتحرّكت سيارات الإطفاء بعد بلاغ من الأهالي إلى غرفة عمليات النجدة. الوقائع الأولية بدت محدودة في ظاهرها، لكن حجم النيران ومساحة الاشتعال والدخان الكثيف أعادوا طرح سؤال قديم عن سبب بقاء هذا النوع من المخلفات في مناطق مفتوحة وملاصقة لعمران مزدحم من الأمل.

ما جرى في المنيب لم يكن مجرد حادث عابر في بقعة بعيدة عن الناس، لأن الحريق نشب في منطقة مكتظة وتحت متابعة أمنية وحماية مدنية استمرت حتى منع امتداد اللهب إلى المجاورات. الشروق أكدت لاحقًا أن الحماية المدنية سيطرت على الحريق أسفل كوبري القصبجي، وهو ما يكشف أن الخطر وصل إلى نطاق عمراني وحركي حساس قبل احتوائه، لا إلى أرض معزولة يمكن عزلها بسهولة.

النيران بدأت من أرض مفتوحة لكن الخطر كان أقرب إلى السكان مما قيل أولًا

تلقت غرفة عمليات النجدة البلاغ من الأهالي، ثم انتقلت قوات الحماية المدنية مدعومة بعدد من سيارات الإطفاء إلى موقع الحريق في المنيب. الفحص الأولي أظهر أن النيران اشتعلت في أشجار ونخيل ومخلفات على مساحة كبيرة، وهو ما استدعى تكثيف جهود الإخماد لمنع امتداد الحريق إلى المناطق القريبة، بحسب ما نشرته التغطيات المحلية المتطابقة صباح السبت.

ثم أكدت التغطيات اللاحقة أن رجال الحماية المدنية تمكنوا من السيطرة على الحريق ومنع خطر الامتداد، لكن السيطرة اللاحقة لا تلغي دلالة البداية نفسها. وجود مخلفات قابلة للاشتعال داخل مزرعة أو أرض زراعية في نطاق المنيب يعني أن الخطر ظل قائمًا قبل الحريق، وأن الاستجابة جاءت بعد الاشتعال لا قبل إزالة سببه المباشر من المكان.

وفي هذا السياق قال الدكتور مجدي علام، الخبير البيئي، إن المشكلة الرئيسية في الحرائق المتكررة ترتبط بمخلفات القمامة وبقايا المحاصيل والأشجار، وإن هذه المواد تصبح قابلة للاشتعال الذاتي إذا تُركت بلا جمع منظم أو تدوير. هذا التوصيف ينسجم مباشرة مع ما أعلنته المعاينة الأولية في المنيب عن وجود مخلفات ونخيل وأشجار محترقة على مساحة واسعة.

تراكم المخلفات الزراعية يكشف خلل الإدارة قبل وصول سيارات الإطفاء

وبعد ذلك تتسع الصورة إذا وُضع حريق المنيب داخل سياق إدارة المخلفات في مصر. لا داخل خبر الحادث وحده. وزارة البيئة أعلنت في نهاية 2025 أنها سجلت 259 موقعًا لإصدار تراخيص جمع ونقل المخلفات الزراعية وأصدرت 107 تراخيص، كما أكدت تجميع 2.7 مليون طن من قش الأرز. هذه الأرقام تعني أن الدولة تعرف حجم الخطر وتعترف أيضًا أن الوقاية تبدأ من الجمع المنظم لا من الإطفاء المتأخر.

ثم يزداد الأمر وضوحًا لأن الوزارة نفسها شددت في أكتوبر 2023 على الرصد والتعامل الفوري مع حرائق المخلفات الزراعية بالتعاون مع الدفاع المدني والزراعة، ووجهت بتحرير محاضر للمخالفين. معنى ذلك أن آلية التدخل الرسمي موجودة منذ سنوات، لكن تكرار الحرائق في الأراضي المفتوحة يكشف أن التطبيق غير كاف وأن الرقابة المحلية لا تمنع تراكم المواد القابلة للاشتعال قبل اشتعالها.

وفي هذا الموضوع يكتسب رأي الدكتور علاء عزوز، رئيس قطاع الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، وزناً عملياً لأن الرجل أكد في أغسطس 2025 أن التعامل مع المخلفات الزراعية يعد من أولويات الوزارة خلال موسم نوبات تلوث الهواء الحادة. هذا التصريح لا ينفصل عن المنيب، لأن الحريق الحالي بدأ أصلاً من مخلفات نباتية وأشجار ونخيل، وهي المواد التي يفترض أن تُجمع أو تُدار مسبقاً.

الأرقام الرسمية تفصح اتساع الحرائق بينما تبقى المحاسبة أبطأ من الخطر

وبسبب هذا القصور لا يبدو حريق المنيب حالة فردية معزولة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعلن في 8 فبراير 2026 أن عدد حوادث الحريق على مستوى الجمهورية بلغ 51,029 حادثة خلال 2025 مقابل 46,925 حادثة في 2024 بنسبة ارتفاع 8.7%. كما أوضح التقرير أن الحريق العارض جاء في المقدمة بنسبة 22.7%، تلاه الحريق الناتج عن الإهمال بنسبة 10.2%.

ثم تكشف هذه الأرقام أن مصر تواجه زيادة واضحة في الحرائق بينما يبقى خطاب الوقاية أقل حضورًا من بيانات التدخل بعد الاشتعال. فإذا كانت الحماية المدنية تتحرك فور وقوع الحادث، فإن الإدارة المحلية والبيئية يفترض أن تتحرك قبل ذلك بمنع بؤر الخطر نفسها. حريق المنيب يوضح هذه الفجوة بوضوح لأن المخلفات كانت موجودة أولًا، ثم جاءت سيارات الإطفاء بعد اشتعالها.

وفي الإطار نفسه قال الدكتور طارق العربي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم إدارة المخلفات، في أكتوبر 2023 إن الأجهزة رصدت عدة حرائق لمخلفات زراعية واتخذت الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها. هذا التصريح يثبت أن الحرائق الناتجة عن المخلفات ليست مفاجأة للأجهزة المعنية، بل ملف معروف ومتكرر. لذلك فإن تكرار المشهد في المنيب يطرح سؤالًا مباشرًا عن جدوى الردع والمتابعة السابقة.

كما أن وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة أعلنت في ديسمبر 2025 تحرير 781 محضر مخالفة للحرق المكشوف للمخلفات الزراعية، مع إزالة 342 مكبورة فحم عشوائي. هذه الأرقام توضح أن المخالفة واسعة وأن الدولة ترصدها، لكنها توضح أيضًا أن بؤر الخطر ما زالت تتشكل على الأرض. لذلك لا يمكن التعامل مع حريق المنيب كواقعة منفصلة عن هذا الخلل المتكرر في الرقابة والإنفاذ.

وأخيرًا يكشف حريق المنيب أن الأزمة لا تبدأ عند لحظة تصاعد اللهب، بل عند لحظة ترك المخلفات الزراعية والأشجار اليابسة والنخيل في أرض مفتوحة قرب الكتلة السكنية من دون إزالة أو تدوير أو رقابة فعالة. الحماية المدنية أدت دورها بعد البلاغ، لكن الوقائع الرسمية نفسها تقول إن الخطر كان معروفًا قبل الحادث. لذلك فإن إخماد النيران لا يكفي، ما دامت أسباب الاشتعال ما زالت حاضرة في أماكن أخرى تنتظر الشرارة التالية.